تمرّد عمّالي على وصاية السلطة

مصر ـ خاصّ "بالهدف" :

مشروع قانون النقابات الجديد الذي اعده النظام الساداتي يواجه معارضة شديدة في الاوساط العمالية في مصر لسببين :

اولا : ان هذا المشروع هو الذي استخدمه السادات كذريعة لتعطيل الانتخابات النقابية حتى الان .

وكان مجلس الشعب المصري قد وافق بناء على طلب السلطة في دورته الماضية على تأجيل هذه الانتخابات لمدة ثلاثة اشهر تنتهي في يوم ١٢ اكتوبر (تشرين الاول) الماضي .

ورغم ان السلطة كانت تسعى وراء هذا التأجيل لكي تتيح الفرصة لكل من عبد اللطيف بلطية وزير العمل وصلاح غريب رئيس الاتحاد العام للعمال لحشد المرتزقة لتزوير الانتخابات ، الا ان المهمة كانت بالغة الصعوبة بالنسبة لهما .. وظهر ان الاشهر الثلاثة غير كافية لضمان تزييف الانتخابات .

وهكذا جاء يوم ١٢ اكتوبر (تشرين الاول) ولم تستطع السلطة السماح باجراء هذه الانتخابات .

واصبح الاتحاد العام للعمال غير شرعي بموجب قوانين السلطة نفسها . ومع ذلك فانه باق حتى الان ومفروض فرضا على العمال .

ثانيا : ان هذا المشروع يحتوي على قيود تستهدف منع العمال من انتخاب ممثليهم الحقيقيين في الاتحاد العام الجديد .

تمرد في النقابات

وبدات حركة تمرد عمالية ضد الاتحاد العام غير الشرعي القائم الان . وتزعمت هذا التمرد نقابة عمال التجارة ونقابة الصناعات الهندسية ونقابة عمال الصحافة . ثم دعا المجلس المحلي لاتحاد عمال محافظة القليوبية (في شمال القاهرة) الى سلسلة من المؤتمرات في التجمعات العمالية التي يشرف عليها لمناقشة الاوضاع المتردية في الاتحاد العام للعمال .

وفي نفس الوقت ، عجزت السلطة عن «ضبط» عناصرها التي يشتد صراع النفوذ والشلل والمصالح فيما بينها ، فوقع انقسام بين جماعة بلطية (الوزير) وجماعة غريب (رئيس الاتحاد غير الشرعي) .

وانفجر هذا الصراع في لجنة القوى العاملة بمجلس الشعب المصري ، في الاسبوع الماضي ، عندما قررت هذه اللجنة ان تعقد اجتماعا يوم ٢٢ ديسمبر (كانون الثاني) الجاري لاقرار مشروع قانون النقابات العمالية على ان تضيف الى هذا المشروع مادة جديدة تعطي شرعية للاتحاد العام للعمال من يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر) حتى يوم صدور القانون !

وهنا اعلن صلاح غريب رئيس الاتحاد العام للعمال انه لا يعرف شيئا عن مشروع القانون المطروح ولم يقراه . ورد عليه بلطية بان الذي وضع هذا المشروع ، اصلا ، هو صلاح غريب وزير العمل السابق ! ولكن الاخير قال ان هذا « كلام فارغ » !!

وتجاوز ممثلو الحكومة في الاجتماع هذا الصراع لكي يتخذوا القرار الذي يتلهفون على اتخاذه وهو :

ـ تحديد موعد لاجتماع اللجنة « لمناقشة » واقرار المشروع .

ـ تكريس عدم شرعية الاتحاد العام للعمال (رغم انتهاء مدته القانونية) وعدم تقييد انفسهم بموعد لاجراء الانتخابات النقابية . ويكفي انهم عندما يصدرون القانون ، في يوم ما ، ان يضيفوا اليه ما يعيد شرعية الاتحاد العام للعمال القائم الى ان تجري الانتخابات !

قانون ضد العمال

لماذا يعارض العمال مشروع قانون النقابات الجديد ؟

تنص المادة ٣ب من هذا المشروع على ان « يظل العامل المتعطل محتفظا بعضويته النقابية لمدة سنة من تاريخ تعطله اذا كان قد امضى ستة اشهر على الاقل عضوا فيها » .

وفي بلد ، كمصر ، يكثر فيه عدد العاطلين عن العمل .. فان المشروع يعلن التخلي عن واجب النقابة في الدفاع عن حقه في العودة الى عمله او ايجاد عمل اخر له .

وكان العمال المصريون ، وفقا للقوانين النقابية السابقة ، يتمتعون بحق الاحتفاظ بعضوية النقابة لمدة سنتين بعد تعطلهم عن العمل دون اشتراط اي مدة على تاريخ عضويتهم للنقابة .

وتنص المادة السابعة من المشروع الجديد على انه يحق للعمال البالغ عددهم في المنشاة خمسين عاملا على الاقل تكوين لجنة نقابية ، وفي المنشات التي لا يتوافر فيها هذا العدد يكون لعمال المهنة في اكثر من منشاة حق انشاء لجنة نقابية مهنية على مستوى المدينة الواحدة اذا ما بلغ عددهم الخمسين عاملا على الاقل . ويعتبر المشروع ان مناطق التجمعات العمالية في نفس المحافظة في حكم المدينة الواحدة على الا يزيد عدد اللجان ، في هذه الحالة ، عن ثلاث لجان مهنية في المحافظة الواحدة.

وهذا القيد الاخير يعني تضييق الحركة النقابية وتعطيل فاعليتها لان المشروع لم يقرر شيئا بالنسبة لوجود عشرة تجمعات مثلا في المحافظة .

وتضمن المشروع قيودا على الترشيح في التنظيم النقابي . فقد اشترط في كل من يرشح نفسه لعضوية المجلس التنفيذي (مجلس الادارة) لاحدى المنظمات النقابية (اللجنة النقابية ـ النقابة العامة ـ الاتحاد المحلي للنقابات ـ الاتحاد العام لنقابات العمال) او لاحد المستويات الوسيطة (مؤتمرات المندوبين ـ المجالس المركزية) ان يكون بالغا سن ٢١ سنة ، وان يجيد القراءة والكتابة ، وان يكون قد امضى مدة سنة على الاقل عضوا بالنقابة ، وان يكون عضو الجمعية العمومية او مؤتمر المستوى المطلوب تشكيله او عضو مجلس ادارة المستوى الادنى .

وفي مصر يحق لكل من بلغ ١٨ سنة ان يشترك في انتخاب مجلس الشعب او رئيس الجمهورية . اما النقابات العمالية فانها تشترط سن الحادية والعشرين ! وتتجاوز نسبة الامية في مصر ٧٨ ٪ ومع ذلك يتمسك المشروع بشرط معرفة القراءة والكتابة حتى في الريف . اما عن اشتراط عضوية النقابة لمدة سنة فان الهدف منه محاربة العناصر المناضلة عن مصالح العمال تحت ستار انهم لم يسددوا الاشتراك لفترة ما او لم تسجل عضويتهم وبالتالي يتم منعهم من الترشيح . ومن السهل اخفاء اية اوراق تثبت عضوية هؤلاء .. عند اللزوم .

تضييق القاعدة العمالية

غير ان اخطر ما يتضمنه المشروع الجديد هو اصطناع مستويات انتخابية « وسيطة » جديدة لم تكن قائمة من قبل . وهذه المستويات الجديدة تقف بين الجمعيات العمومية ومجالس منظماتها النقابية مثل : مؤتمرات المندوبين والمجلس المركزي للنقابة العامة والمجلس المركزي للاتحاد العام . وهذه المستويات الوسيطة هي التي تملك وحدها حق التصويت والترشيح لكل مجالس ادارة التشكيلات النقابية ، وعلى هذا الاساس فانها تسلب هذا الحق من الجمعيات العمومية . والهدف الواضح من اختراع هذه المستويات الجديدة الوسيطة هو جعل هذا الحق قاصرا على قاعدة ضيقة للغاية هي مندوبو الجمعيات العمومية وحدهم فاذا اضاف المشروع الى ذلك شرطا جديدا للترشيح لعضوية المجلس المركزي او مجلس ادارة النقابة او الاتحاد المحلي لعمال المحافظة هو : ان يكون المرشح قد امضى دورة نقابية واحدة على الاقل (٤ سنوات) عضوا بمجلس ادارة احدى اللجان النقابية ... تكون حلقة التضييق قد اكتملت .. خاصة وان هذا الشرط يتضاعف بالنسبة لمن يرشح نفسه للمجلس المركزي او مجلس ادارة الاتحاد العام للنقابات .. فيصبح من الضروري ان يكون هذا المرشح قد امضى دورتين على الاقل (٨ سنوات) احداهما عضوا بمجلس ادارة نقابة عامة !

وبدلا من ان ينص المشروع على حق الجمعية العمومية في انتخاب مستوياتها النقابية مباشرة ، فانه يمنح هذا الحق لثلاث مستويات وسيطة لم تكن قائمة من قبل ، كما يمنح القانون للمستويات النقابية العليا حقوقا واسعة تتعلق برفض طلبات العضوية في التنظيم النقابي ووقف وفصل الاعضاء وحل المنظمات النقابية الادنى .

وصاية من السلطة

ويجرد المشروع الجديد الجمعيات العمومية ايضا من حقها في وضع لوائح نظامها الاساسي ونظامها المالي ، كما ينص على ان تكون مدة الدورة النقابية اربع سنوات بدلا من سنتين ويضفي صفة الشرعية على تدخل الدولة في جميع اوجه النشاط النقابي ويسلب العمال من حق اقامة اية اشكال او نشاطات مستقلة .

وبالاضافة الى كل هذه القيود ، فان التنظيم النقابي باسره يخضع لوصاية الاتحاد الاشتراكي عن طريق ما يسمى بالعضوية الجماعية للنقابات في هذا الاتحاد الذي يسيطر عليه الان اليمين الرجعي المتخلف وعملاء الامبريالية الاميركية .

ويعبر العمال عن معارضتهم لهذا المشروع باشكال عملية . فقد اتسعت موجة الاضرابات العمالية في مصانع مختلفة في مناطق شبرا الخيمة وحلوان وابو زعبل . ولا ينتظر العمال من السلطة ان تعطيهم تصريحا بانتخاب ممثليهم .. ولكنهم يعملون ذلك من تلقاء انفسهم ورغم محاولات اجهزة الامن المتعددة التي تتصدى لهم : مكاتب مكافحة الشيوعية ـ مكاتب العمال بالمباحث العامة ـ مكاتب الامن بالشركات والمصانع ـ امانة العمال بالاتحاد الاشتراكي ـ عملاء السلطة في الاتحاد العام للعمال القائم .

واذا كانت السلطة تعطل اجراء الانتخابات لكي تجهز قوانينها المعادية للحركة العمالية وتعبىء مكاتبها وعملاءها لمحاولة الابقاء على سيطرة العناصر الموالية لها على قيادة التنظيم النقابي ، فان جماهير العمال تستعد ، هي ايضا ، لخوض المعركة بصورة اكثر استعدادا وتنظيما .

■■

كيسنجر يسعى لتجديد تبعيتنا الاقتصادية للولايات المتحدة !

ازاء تفاقم ازمة الراسمالية العالمية ، اخذت الاخيرة بقيادة الولايات المتحدة الاميركية تسعى لتعديل او اعادة ترتيب اشكال تبعية الدول المتخلفة لهذا النظام العالمي الاستغلالي، بما يضمن الارباح والمصالح الاقتصادية وبالذات النفطية منها ، وذلك في اعقاب سلسلة النجاحات التي احرزتها السياسة الاميركية بعد حرب تشرين ، ووصول التسوية الى مراحل متقدمة منها حتى الان ، والتي بفضلها اضحت المصالح الامبريالية الاميركية هي الاولى في وطننا !

ففي خطابه الذي القاه يوم التاسع والعشرين من ايلول الماضي على « شرف » اعضاء جامعة الدول العربية المشرون في نيويورك ، اعلن الممثل الدبلوماسي للاحتكارات الاميركية كيسنجر : « ان الولايات المتحدة مستعدة للتعاون مع دول الشرق الاوسط في ربط اقتصادياتنا وفقا لشروط عادلة !

وشدد على القول : ان اتكالنا المتبادل حقيقة ، وان الشرق الاوسط تقع عليه مسؤولية كبيرة في الاقتصاد العالمي » .

ومما لا شك فيه ، ان دعوة كيسنجر تلاقي رواجا هذه الايام ، فبعض الانظمة ربط مصيره حتى النخاع بامريكا ، والبقية على الطريق ، واعلن امتنانه للاولى ، وهو بانتظار الاخرين كي تستكمل حلقة التبعية ويشتمل الامتنان !